

البرلماني الدولي مشروع قرار يتضمن إلغاء الدعوة الموجهة الى المجلس الوطني الفلسطيني التي أقرها مجلس كولومبو باعتبارها مخالفة لانظمة الاتحاد . وكان ممن المقرر ان يبحث هذا المشروع في جلسة الثاني من ايلول ١٩٧٥ وهي الجلسة التي تسبق عقد المؤتمر .

وحاول الصهيونيون الضغط على اللجنة والمؤتمر من الخارج وذلك بتنظيم مظاهرات في لندن ، احتجاجا على قبول المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد . وقد سارت مظاهرة يوم ١٩٧٥/٨/٣٠ من ميدان الطرف الاغر الى مبنى وزارة الداخلية في لندن لتطالب الوزير بإلغاء تأشيرات الدخول الى بريطانيا التي منحت الى ممثلي المجلس الوطني الفلسطيني . ولكن الاسرائيليين ادركوا أن الجو العام للمؤتمر لم يكن موافقا لهم ، ولذلك أقدموا على سحب مشروع قرارهم قبيل عقد جلسة اللجنة التنفيذية . ولكن المشكلة ظلت قائمة واستمر الصهيونيون وانصارهم في التشويش . واخيرا تقدمت بعض الوفود بحل للمعضلة يتضمن مشروع قرار بتعديل انظمة مؤتمرات الاتحاد ومجالسه المتعلقة بوضع الاعضاء المراقبين بحيث يصبح النص أكثر مرونة ويتمشى مع تطورات مبدأ العضوية في انظمة هيئة الامم المتحدة ، وهكذا اضيف الى المادة ٢ - من أحكام مؤتمرات الاتحاد البرلماني للفقرة التالية : (ممثلو الهيئات الاخرى التي منحتها الجمعية العامة للامم المتحدة صفة مراقب يمكن ايضا ان يدعوا من قبل المجلس كمراقبين) .

وقد عدل نظام لجان الدراسة التابعة للاتحاد على النحو نفسه . والجدير بالذكر ان الدعوة للمؤتمر الذي يليه ، ومن الواضح الآن أن مكانة المجلس الوطني الفلسطيني لم تعد موضع نقاش لان التجديد يتم دون اعتراض واحيانا دون علم عدد كبير من الوفود العربية .

ولقد كان دخول المجلس الوطني الفلسطيني في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي خطوة ذات مغزى سياسي كبير يجب الا يستهان به للأسباب التالية :

١ - لانه يعني الاعتراف العام بشرعية النضال الفلسطيني وبحق الفلسطينيين في أن يكون لهم كيانهم السياسي المتمثل في دولتهم ومؤسساتها .

٢ - لانه يعني الاعتراف بأن الحركة الفلسطينية حركة موحدة وديمقراطية ولها مجلسها البرلماني المعترف به من قبل السلطة الشرعية الدولية الاولى وهي الاتحاد البرلماني الدولي

٣ - لانه يشير الى تحول جذري في الاتجاه السياسي للرأي العام البرلماني الدولي صريح وواضح وجريء . ذلك لأن قبول المجلس الوطني الفلسطيني قد تم في ظل مخالفة انظمة الاتحاد . وقد فضلت الاغلبية ان تخرق اولا ثم تعدله ثانيا ، وليس هناك ما يدل على وجود سابقة من هذا النوع في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي وربما في تاريخ المنظمات الدولية . وبالطبع دل هذا الامر على ان القانون الذي اعتادت الاقلية الغربية استخدامه لتقييد الاكثرية قابل للخرق والتعديل .

٤ - لانه على الصعيد العملي يتيح للحركة الفلسطينية ان تخاطب ممثلي الرأي العام البرلماني بشكل مباشر ، والاتحاد كما أسلفنا منبر دولي كبير ، واجتماعاته منتظمة ، ويمكن من خلال هذه الاجتماعات ايضاح مختلف التطورات المتعلقة بالنضال الفلسطيني .

٥ - لانه اخيرا أكد بما لا يقبل الشك حقيقة عزلة اسرائيل وانحسار تأييدها الدولي وتراجع مقدرتها على التأثير (٧) .